

الكوتا، الإنصاف، والديمقراطية

د. نادر سعيد

أستاذ علم الاجتماع، جامعة بيرزيت

مقدمة

موضوع هذه المقالة، يركز بشكل محدد على المداخلات (الادعاءات) التي يروج لها مناهضو الكوتا والدوافع الحقيقية وراء رفضهم لها، وبالرغم من سكنها في دوافع الكثير من المداخلات التي يقدمها بعض المعارضين للكوتا في المجلس التشريعي كونها دوافع شخصية، سياسية ضيقة، إلا أننا نجد أنفسنا مضطرين للتعامل مع هذه المداخلات وتفنيدتها ارتباطاً بمدخلاتهم التي نبرزها لاحقاً، وخصوصاً لقناعتنا بأن عدداً من الأعضاء المعارضين يتمتعون بالمصداقية ولديهم الاستعداد للتفاعل والحوار، ونتمنى أن تكون هذه المقالة دعوة لهم لتغيير موقفهم ومناصرة التعديل المقترح والقاضي بتخصيص ما لا يقل عن ٢٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي لأي من الجنسين.

الكوتا ليست ممارسة ديمقراطية!

* إن الديمقراطية الحقيقية تتطلب أن يستطيع كافة أفراد الشعب على تنوعات خلفياتهم وظروفهم ممارسة حقهم في حكم أنفسهم بأنفسهم، وأن يشاركوا في العملية السياسية والتنمية في المجتمع.

* ولضمان ذلك، قامت المجتمعات الديمقراطية المختلفة باستخدام نظام (التميز-التدخل الإيجابي) في العديد من الحالات. كما قامت غالبية دول أوروبا الغربية باستخدام الكوتا (وما زال الكثير منها يقوم بذلك) للتأكد من أن لا تستثنى النساء من المشاركة، وقامت دول عربية أيضاً من بينها (تونس والجزيرة) بضمان مشاركة النساء في البرلمان. وفي نفس الوقت نجد أن جنوب إفريقيا ضمنّت ثلث مقاعد البرلمان للنساء للتأكد من تمثيل كافة فئات المجتمع والنساء خصوصاً. فالديمقراطية الحقيقية إذن تتمثل في إعطاء (فرص حقيقية) للمشاركة أخذاً بعين الاعتبار التمييز الذي تواجهه مجموعات معينة.

* وفي الحالة الفلسطينية، شاركت النساء الفلسطينيات في النضال، وفي إبقاء المجتمع حياً وقادراً على الصمود، مما يعمق الإيمان بحقوقهن في مشاركة متساوية في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أن إعطاء النساء والرجال فرصة للمشاركة ولأول مرة سيفني التجربة ويساهم في بناء القدرات، ومن هنا فإن تهيئة الظروف لضمان مشاركة النساء وتمثيلهن بفاعلية... وفي هذه الحالة الكوتا كآلية لذلك- تعبر عن ما هو أبعد من مجرد ممارسة سياسية، فهي تعبير عن الاعتراف والوفاء لنضالات وتضحيات المرأة الفلسطينية.

الكوتا غير عادلة!

* يدعي بعض المعارضين أن الكوتا غير عادلة حيث أن عضواً قد يحصل على ١٠ آلاف صوت (لا يفوز)، وعضوة امرأة قد تحصل على ٥ آلاف وتفوز. من المؤكد أن هذه إمكانية واقعية، وهذا هو الهدف من تعديل القانون، حيث أن المرأة التي تحصل على ٥ آلاف صوت قد واجهت كل أشكال التمييز للحصول على هذه الأصوات، ولو لم يكن هناك تمييز تقافي - مجتمعي قد تحصل على أكثر من ١٠ آلاف صوت.

* ولكن والأهم من ذلك، فإن النظام الانتخابي الحالي لا يضمن وصول أكثر الأعضاء شعبية للمجلس، فتجد أن نائباً مثل حيد عبدالشافي قد حصل على أكثر من ٧٠ ألف صوت، وفي المقابل حصل أعضاء آخرون على أصوات لا تزيد عن آلاف معدودة. وهم جميعاً متساوون في المجلس كل منهم يملك صوتاً واحداً فقط بغض النظر عن عدد الأصوات التي حصل عليها في دائرته.

القانون يضمن المساواة!

* من البديهي أن القانون ضروري، وأن المساواة أمام القانون واجبة، غير أن وجود القانون وحده غير كاف، ما لم تتوفر المناخات المناسبة لتطبيقه بفعالية، خاصة توفر الوعي الاجتماعي الكافي لذلك. هذا فضلاً عن كون القانون لا يطبق بالتساوي - في كثير من المجتمعات النامية- نظراً للتمييز القائم على أسس مثل الثروة والجاه والواسطة والعشائرية وغير

ذلك من العوامل كالخلفية العرقية والدينية.

* فوجود قانون يقول أن الانتخابات مفتوحة ومتاحة أمام الجميع شيء إيجابي، لكنه لا يعني أن ذلك سيحدث بالفعل، خصوصاً عندما تكون القضية مرتبطة بعادات وتقاليد تميز وبشكل ممنهج في جميع مجالات الحياة ضد مجموعة محددة كالنساء.

* كما أن قانون الانتخابات غير مفصول عن رزمة القوانين الأخرى التي ما زالت تميز ضد المرأة من حيث الحريات والحقوق. إن مثل هذا الحرمان المتمثل في قوانين الأسرة والعقوبات والإرث يعطل قدرة الكثير من النساء على المشاركة الفعالية

اللعبة السياسية والانتخابية ما زالت (ذكورية) في تقاليدنا (وقوانينها)

على المشاركة الفعالية والاستفادة من قانون محايد يتيح، ولو نظرياً، المجال لمشاركة الجميع.

* وهنا لا بد من التمييز بين مفهوم (المساواة) أمام الدستور والقانون، وهو مفهوم نظري ومبدئي ولكن مهم، وبين مفهوم (الإنصاف) وهو المتفق بالتأكد من إمكانية تطبيق القانون بعدل وبشكل واقعي، ليخدم كافة الفئات أخذاً بعين الاعتبار حاجاتها وظروفها المتباينة.

* إن الوصول للإنصاف يتطلب تدخلات واضحة من قبل الدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى على مستوى السياسات والبرامج والمشاريع والقانون. وهذا ما يحصل بالفعل عند توزيع المشاريع التنموية والخدمية و (تفضيل) مناطق مهمشة على مناطق أخرى.

الفرصة أمام النساء والرجال متساوية!

* تشير معظم الدراسات والبيانات إلى أن القدرة الموضوعية للنساء في الحصول على الحقوق أقل بكثير من الرجال، سواء كان ذلك في مجال العمل أو الأجر أو القدرة على الحركة أو اتخاذ القرار أو ملكية المصادر والثروات.

* كما أن اللعبة السياسية والانتخابية ما زالت (ذكورية) في تقاليدنا (وقوانينها)، ومن حيث مصادرها وآلياتها، ما يؤدي إلى الحد من قدرة النساء على الدخول في هذه اللعبة ضمن الأصول الذكورية التي تحكمها. كما تحد من قدرة النساء على عقد التحالفات السياسية ضمن واقع اللعبة السياسية الذكورية، التي تنتم - غالباً - بعدم النزاهة والعنف والاجتماعات الليلية المتأخرة والسفر واستخدام المال الخاص والعام إلى حد بعيد.

* وبالإضافة إلى ذلك، تتحمل النساء أعباء إنجابية وأسرية فوق العادة في المجتمع الفلسطيني، نظراً للأوضاع السياسية المعروفة حيث الكثير من الرجال أسرى وشهداء ومبشرين، فضلاً عن معدلات الخصوبة التي تزيد عن أي مكان في العالم، وتدهور الوضع الاقتصادي للأسرة وتعطل الكثير من الرجال.

* إن هذا كله أدى لأن تتحمل النساء بشكل متزايد معظم أعباء الأسرة بما في ذلك الإعاقة. وفي ذات الوقت لا يتوفر للنساء نفس الفرصة في الحركة أو التحكم في الوقت ضمن الأعباء المتزايدة حيث محدودية الخدمات المجتمعية مثل الحضانات، ولذلك فإن افتراض تساوي الفرص، هو افتراض عار عن الصحة، ولا يمكن أن يقع أحداً.

تساوي الفرص الانتخابية!

* تظهر مختلف الدراسات، أن هناك قناعة سائدة في المجتمع الفلسطيني بضرورة وأهمية النساء في المشاركة في جميع العمليات الانتخابية. المشكلة ليست بالاتفاق على المسألة من حيث المبدأ، ولكن في ترجمة هذا التأييد المبدئي لممارسات فعلية، آخذين بعين الاعتبار الواقع العشائري والفضائلي والقيمي السائد، الذي تعوزه الجاهزية للنظر للمرأة كالرجل في الانتخابات، حتى في ظل وجود نفس الدرجة من الكفاءة.

* وبرغم أن غالبية تعلن استعدادها لانتخاب امرأة، إلا أن هناك أكثر من ٤٢٪ من الفلسطينيين، ليسوا على استعداد لانتخاب امرأة لمنصب الرئاسة، وهناك ٢٨٪ غير مستعدين لانتخاب امرأة للمجالس البلدية، وهناك نحو ٣٠٪ ليسوا مستعدين لانتخاب امرأة للمجلس التشريعي.

* إن هذا الموقف يؤكد حقيقة أن التمييز ضد المرأة مستمر، وهو تمييز ناتج عن كونها خلفت أنثى، وأصبحت امرأة في مجتمع متحيز ضد النساء، ولا ينبع (البته) من أن النساء أقل كفاءة من الرجال. والسؤال هنا، هل يميز الفلسطينيون ضد رجل ما فقط لكونه رجلاً؟ (كالقول مثلاً: لن صوت له فهو رجل ولا يصح أن يشارك رجالاً في الانتخابات، فالرجال أقل عقلًا!).



* وعليه فإن المنافسة بين الرجال والنساء غير متوازنة وغير عادلة (نظراً للذهنية التي تميز ضد المرأة ابتداءً، قبل أي عامل يعتمد الكفاءة). فإذا كان الهدف من معارضة الكوتا هو الديمقراطية الحقيقية، فليقدم معارضها حلاً واقعياً -قابلاً للتبني والتطبيق- لإعطاء النساء فرصة حقيقية للمشاركة والفوز.

* وضمن وعي واضعي مسودة الدستور بالمعنى الحقيقي للمساواة والإنصاف، فإن الدستور الفلسطيني المقترح (وبنسخته الثالثة المنقحة)

ينص على التالي: (.. يعمل القانون على إزالة القيود التي تمنع المرأة من المشاركة في بناء الأسرة والمجتمع). وقد أوضحت دراسة قامت بها جامعة بيرزيت (شباط ٢٠٠٣) تأييد ٨٣٪ من الفلسطينيين لهذا المفهوم كما جاء في النص الدستوري، وبرغم عدم الزامية الدستور حتى اللحظة، إلا أن التأييد الواسع للفكرة وتناغمها مع وثيقة الاستقلال، يعني أن المشرعين ملزمون بوضع قوانين تدمج كافة الفئات المهمشة في العملية السياسية والتنمية، واتخاذ كافة الإجراءات لضمان هذه المشاركة، ومن بين هذه الإجراءات تطبيق الكوتا. كما أن ٦٢٪-٧٥٪ من الفلسطينيين يؤيدون استخدام الكوتا لضمان تمثيل النساء.

الكوتا للنساء تقليد جديد!

* إن الادعاء بأن تخصيص كوتا للنساء -أو لغيرهن من الفئات- هو تقليد جديد، ادعاء يجافي واقع الحال في التجربة الفلسطينية (ليس في الانتخابات التشريعية والمحلية وحسب، بل ينسحب الأمر على تجربة م.ت.ف منذ العمل بنظام المحاصصة الفصائلية)، فكثير من النواب الحاليين -المعارضين للكوتا النسائية على وجه الخصوص- فازوا بالانتخابات لوجود (كوتا) تمكنهم من ذلك.

* فهناك كوتا محددة للضفة الغربية وقطاع غزة (بحصة ٣٧ مقعداً لغزة، و٥١ مقعداً للضفة الغربية)، وهناك كوتا لكل الدوائر صغيرة أو كبيرة حيث خصص مقعد واحد لدوائر لا يتعدى سكانها ٢٥ ألف مواطن، ولدوائر كبيرة ١٢ مقعداً.

* وقد تم استخدام هذا النظام في حينه، ولم يتم استخدام نظام وطني شامل، باعتبار أن مثل النظام الأخير لن يعطي فرصة لبعض المناطق التي اعتبرت تاريخياً مهمشة، ومصادرها المادية محدودة، مثل جنين وجنوب غزة. وهذا يعني أن الكثير من المشرعين الحاليين لم يكن لهم ليفوزوا لولا نظام الكوتا للمحافظات، وخصوصاً أولئك الذين فازوا على أسس مناطقيّة-عشائرية ولا يمثلون حالة وطنية شاملة.

* فكيف يقبل مبدأ كوتا للضفة وغزة وكوتا أخرى للمحافظات وكوتا للمسيحيين وأخرى للطائفة السامرية، ولا يقبلون بكوتا لنصف المجتمع الذي يتم التمييز ضده، ولا يمكن أن نقبل مشاركة دون تدخل إيجابي من كافة الأطراف.

* مذكرين هنا، أن وزارة الحكم المحلي، كانت قد قامت بتعميم قرار يؤكد على مبدأ الكوتا، ويقضي بتعيين نساء في المجالس المحلية، كما أن كافة التعيينات (تقريباً) التي تمت في المجالس المحلية، قامت على كوتا (غير مكتوبة) للعائلات والفصائل، وهذا ما فيه مخالفة للديمقراطية وحرية الاختيار وتكريس للعشائرية والفصائلية، ولم نجد لدى رافضي الكوتا، باعتبارها إجراء يخالف الديمقراطية، أي موقف تجاه مثل هذا الأمر (مع استثناءات قليلة من بينهم قاموا بمعارضة التعيينات بشكل واضح).

الخوف من الكسل النسوي والسياسي!

* من أكثر المداخلات إثارة للدهشة، تلك التي تقول بأن الكوتا ستؤدي للكسل بين صفوف الحركة النسوية. وبرغم إدراكنا أن عدداً من معارضي الكوتا النسائية يحرصون بالفعل على النساء والحركة النسوية، إلا أن تجربة السنوات التسع الماضية تؤكد أن البعض الآخر يعبرون عن مواقف مناوئة لحقوق المرأة، ولم يقوموا بأي جهود تؤكد على حرصهم الفعلي على نشاط الحركة النسوية، بل يقفون لها بالرصد لإحباطها وإحباط مطالبها.

* فالدعوة للنشاط النسوي تستدعي دعم الحركة النسوية وأجندتها وليس الوقوف في وجهها. كما أن الحركة النسوية الفلسطينية، برغم كل الصعوبات وبرغم أهمية تطوير أدائها، تعد واحدة من أكثر الحركات الاجتماعية نشاطاً في فلسطين والعالم العربي، وتعد مثلاً يحتذى في الكثير من دول العالم.

* والأهم من ذلك أن التجارب العالمية الناجحة تؤكد أن إدخال النساء في مجال الانتخابات، حتى عن طريق الكوتا، يفعل المنافسة ويغذي ويجدد البرامج الانتخابية ويدعو لإعادة النظر في الكسل السياسي والنقابي الحالي، ويؤدي إلى نقاشات مجتمعية جادة وتفاعلات من نوع جديد في المناطق المختلفة وبين العائلات.

* ويكفي التذكير بما يجري في مجال الكوتا، فهل تقاعست النساء في مطالبتهن أم أن النشاط المميز للحركة النسوية في هذا المجال وخلال السنوات السابقة هو الذي فعل النقاش الجدي بين المؤيدين والمعارضين حول هذا الموضوع.

* ومن العروف أيضاً أن الحركة النسوية الفلسطينية قامت برفع مستوى النقاش في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويكفي الحركة النسوية فخراً أن غالبية الفلسطينيين والفلسطينيات، بما يمثلهم من أحزاب ومؤسسات مدنية وشخصيات اعتبارية، أصبحوا في صف واحد يدعون مطالب الحركة بالنسبة للكوتا في المجالس البلدية والتشريعي، وارتفع التأييد للكوتا من ٦٢٪ إلى ٧٥٪ خلال أشهر من النشاط النسوي، فهل يمكن تسمية هذا بالكسل!

* إن الهدف من مشاركة النساء، هو تحسين العملية الانتخابية وتجديد الدم في المجالس المحلية وتغيير بعض الوجوه التي تقف في وجه تقدم المجتمع وتدريب عدد من الكادرات في مجال الحكم المحلي والتشريع، وهذا هدف نبيل بحد ذاته يستحق إعطاء فرصة للنساء (وللرجال) للتدريب وبناء القدرات الجيدة.

امتهان كرامة المرأة!

* إن تخصيص حد أدنى لتمثيل النساء فيه من الاحترام للنساء ولأنفسنا كمجتمع الكثير، حيث أن مثل هذا التبني المجتمعي لتطوير أوضاع المرأة وبالتالي المجتمع ليؤكد الاهتمام والالتزام على كافة المستويات بالعمل مع النساء لتحقيق الحرية والمساواة، وهذه متطلبات ضرورية لضمان تحقيق الكرامة.

* وتساءل: ما الذي فعله الأعضاء المعارضين لتغيير عشرات القوانين والممارسات التي تمتهن كرامة وحقوق المرأة الفلسطينية وبشكل ممنهج ومشرع ويومي.

النساء أقل كفاءة!

* من المعتاد أن يؤدي أي نظام انتخابي إلى وصول عدد من الأشخاص ليسوا بالكفاءة التي تمنهاها، فهل كافة أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين عن دوائرهم ذوي كفاءة؟ وهل هم الأكثر كفاءة في دوائرهم؟ وهل جميع الذين لم يتم انتخابهم أقل كفاءة؟ فلماذا نضع شروطاً تعجيزية أمام النساء فقط في هذا المجال، مع وعينا أن بعض النساء اللواتي سينتخبن سيمثلن الحالة العشائرية والنقافية في المنطقة التي سيترشحن فيها، وبأنهن لن يكن أفضل ممثلات للنساء وللمجتمع. فنحن لسنا واهمين بأن جميع النساء (والرجال) المنتخبين سيكونوا الأكفأ، بل نتخوف من أنه سيتم انتخاب نساء مناهضات لحقوق المرأة يأتين من اتجاهات سياسية